

ويجوز تطعيم الطفل أو تحصينه بواسطة طبيب خاص مرخص له  
بمزاولة المهنة بشرط أن تقدم للجهات الصحية المختصة شهادة تثبت إتمام  
التطعيم أو التحصين قبل انتهاء الميعاد المحدد لذلك .

”مادة ٤ - يقع واجب تقديم الطفل وتطعيمه أو تحصينه ضد  
الأمراض المعدية على عاتق والده أو الشخص الذي يكون الطفل  
في حضنته“ .

”مادة ٥ - يخضع كل شخص لعمليات التطعيم أو التحصين الدوري  
الذي تجريه السلطات الصحية المختصة ضد أى مرض من الأمراض  
المعدية .

ويجوز تقديم شهادة من طبيب مرخص له بمزاولة المهنة بإجراء هذا  
التطعيم أو التحصين أو الإعفاء منه أو تأجيله على أن يجرى التطعيم  
أو التحصين بعد زوال سبب التأجيل“ .

”مادة ١١ - يخضع الحجاج والمتمرون للتطعيم والتحصين ضد  
الأمراض المعدية قبل مغادرتهم الأراضي المصرية وفقا للإجراءات التي  
يصدر بها قرار من وزير الصحة ، وله أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة  
لمنع دخول أى مرض من الأمراض المعدية عن طريق الحجاج  
أو المعتمرين“ .

”مادة ١٢ - إذا أصيب شخص أو اشتبه في إصابته بأحد الأمراض  
المعدية وجب الإبلاغ عنه فوراً إلى طبيب الصحة المختصة .

أما في الجهات التي ليس بها طبيب صحة فيكون الإبلاغ للسلطة الإدارية  
التي يقع في دائرتها محل إقامة المريض“ .

”مادة ١٨ - يجوز الترخيص لمؤسسات العلاج بأن تقبل علاج المرضى  
بأحد أمراض القسمين الثاني والثالث .

وتحدد بقرار من وزير الصحة الشروط الواجب توافرها في تلك  
المؤسسات للتخخيص لها في ذلك .

وفي جميع الأحوال التي يتم فيها العزل خارج المعازل الحكومية يجب  
اتباع العمليات التي تصدرها السلطات الصحية في هذا الشأن“ .

”مادة ٢٤ - لوزير الصحة في سبيل مكافحة وباء من أمراض القسم  
الأول أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أية وسيلة من وسائل النقل أو على  
العقارات أو المستحضرات الصيدلانية أو الكيماوية أو الأدوات الطبية  
أو المهمات التي تستلزمها حالة المكافحة . وله إصدار أوامر تكليف  
لأى فرد لتأدية أى عمل من الأعمال المنصبة بمكافحة الوباء .

ويتبع فيما يتعلق بأوامر الاستيلاء أو التكاليف المشار إليها أحكام الباب  
الحادي عشر من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين“ .

## قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢  
بفرض رسم إضافي للأعمال الخيرية

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بالبندين ج ، د من المادة (٢) مكرر من القانون رقم ٦٣  
لسنة ١٩٤٢ بفرض رسم إضافي للأعمال الخيرية النصفان الآتيان :

ج - خمسة مليات على كل رسالة برقية أو تليفونية (ترك) .  
د - خمسة مليات على كل رسالة بريدية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي  
لتاريخ نشره .

يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٩٩ (١١ نوفمبر سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

## قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨  
في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ من القانون  
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض  
المعدية النصوص الآتية :

”مادة ٢ - يجب تطعيم الطفل و تحصينه بالطعوم الواقية من  
الأمراض المعدية وذلك دون مقابل بمكاتب الصحة والوحدات الصحية  
المختلفة وفقاً للنظم التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .